أما في نطاق السياسة فتشكل الشرعية حصناً ضد النزاعات المزاجية، ضد الفوضى، ضد اللاعقلانية، انها تعطي إذاً السلطة كمالها وقوتها. في هذا الإتجاه قال max weber أنه بدون شرعية تكون السلطة مشلولة ويؤول بها الأمر للإنفجار من الداخل. وقال غيره أن الشرعية تبعد الخوف الذي يمتلك الحكام والمحكومين على السواء. وقالت Hanna Arendt أن الشرعية تبعد العنف والكذب .

غير أن العبارة لا تزال على شيء من الغموض . فعبر التاريخ اعادها البعض الى جذور دينية. إن عدم الدقة والتعقيدات التي تغلب العبارة تعود إلى تنوّع العناصر التي تؤلفها. حتى ولو كان حقل السياسة هو الحقل الذي وجدت فيه مكانها ونطاقها لكي تظهر كمقياس لصحة السلطة .

ليست السلطة عملياً مجرّد قدرة. إن القدرة هي من عالم الواقع وتقاس بقوتها. أما السلطة فهي من عالم القانون وتظهر بسلطان الحكم الذي نقول عنه: "مدني أو سياسي". غير أن السلطان السياسي يجب أن لا يتم مزجه مع واقع السيطرة ولا مع واقع الحكم. إن السلطان السياسي يجب أن يتفق مع " حق الحكم" أي أن يكون قانونياً ومبرراً. أي أنه يجب أن يكون في السلطة ما هو أبعد من السلطة... شيء يؤسسها ويبررها. أي أنه يطرح بشأن السلطة السؤال التالي: "ما هو القانوني؟" ويأتي الجواب من عباراة الشرعية .

إن تحديد فهم عباراة "الشرعية" ليس بالأمر السهل. لم تعد الشرعية اليوم ترتبط بمفاهيم دينية أو اعتبارات وراثية – تاريخية– اليوم، ومع الظاهرة الديمقراطية لم تعد أيضاً شرعية السلطة تجد مبررها أو مصدرها في عظمة القيم. إن التقدير الذي تظهره حركة الرأي العام أصبح قاعدة السياسة. إن الجواب على السؤال "ما هو الفعلي؟" أصبح يعطي جواباً شرعياً أكثر مما هو

الجواب على السؤال :"ما هو القانوني؟" وبسؤال أوضح: "كيف يستطيع من يملكون السلطان أن يجعلوه مقبولاً في الرأي العام؟

إذا قبلنا اليوم القول أن أساس الشرعية يعود إلى المبررات والمسببات التي بإستطاعتها انتاجها فإننا نرى أن البعد يتّسع بين ما تطلبه السلطة من "شرعنة" من قبل الناس وبين التبريرات التي تقدمها لما تفرضه على المجتمع. وقد يصل الإحتجاج أحياناً إلى درجة الإنفجار العنيف للغضب الشعبي فتظهر السلطة وكأنها فقدت هويتها.

إن "شرعنة السلطة" التي هي بحاجة ليس إلى توافق مكره حصل نتيجة الترويج بل إلى الإنضمام الحر لأكبر عدد ممكن بجانب قواعد مشتركة، تصبح في حين لم تعد حاصلة على تأييد الرأي العام صعبة للغاية. لا يوجد عملياً اليوم "شرعنة" للسلطة السياسية إلا بقدر ما هناك قبول إجتماعي معبّر عنه في الرأي العام.

عندما يظهر الرأي العام – الذي ينحصر أحياناً بتحركات الشارع – رفضه لقرارات أو لأعمال الحكام فإنه يرفض بذلك "شرعنة" السلطة .

إن ظهور فكرة الشرعية في بداية الأزمنة الحديثة جاء متزامناً مع الوعي السياسي الثائر ضد الحاكم المستبد. وهكذا ظهرت مسألة أساس وتبرير السلطة في المؤسسة السياسية التي هي الدولة .
جاء العديد من المفكرين السياسيين يقولون بأن السيطرة اللاشرعية للحكم قد أو لا بد من أن تعطي مجالاً للمقاومة والإحتجاج والمعارضة. (مواد الدستور بعد الثورة الفرنسية: "كل قهر ...") إن الشرعية والقانونية معترف بهما كصفات للسلطة. انما الشرعية تطال أساس السلطة والقانونية تطال ممارسة السلطة بشكل يتطابق مع القوانين .

ينتج عن هذا أن السلطة من الممكن أن تكون شرعية وتعمل بشكل غير قانوني أو أن تكون السلطة مبنية بشكل قانوني دون أن تكون شرعية (كان يعيّن مسيحي رئيساً للحكومة في لبنان).

ينتج عن هذا أيضاً أن السلطة تجد شرعيتها في الرأي العام – ولكننها نعرف أن الرأي العام متقلب، فهل يجوز أن نستند شرعية السلطة فقط على الرأي العام؟ الا يقود هذا إلى الفوضى؟ إن سلطة يعتبرها الرأي العام شرعية قد لا تكون كذلك.

– طرق الوصول إلى السلطة

يصل الفرد إلى السلطة بطرق أربعة هي: القوة، الوراثة، الانتخاب، التعيين. سنتكلم هنا عن الطرق الثلاث الأولى: القوة، الوراثة والإنتخاب. هذا إذا اعتبرنا أن الانتخاب يشمل كامل طرق الإختيار الإرادي أو غير الإرادي، المحصور أو الموسّع .الطريقتان الأولى والثانية قريبتان من تنظيمات المجتمعات الحيوانية. فهي تظهر بشكل أوّلي العناصر الطبيعية المادية في الشخص ويجب الإعتراف بأنه من الصعب (أو الإعتراف أنه بالإمكان) الفصل كلياً بين تفكير الإنسان المجرّد وبين شهواته الغرائزية في أدق التفاصيل. فعندما نقول "إستعمال القوة" فهذا يعني "إستراتيجية" وعندما نقول "وراثة" فهذا يعني "تربية". إن الإنتخاب مبنى على القرار الحر وعلى مساواة طبيعية تفضح التفاوت الطبيعي في الوعي والنضوج. أما الطريقتان الأولى والثانية فقد تماشتا مع مراحل التطور الأولى للمجتمعات البشرية، بينما الطريقة الثالثة، الإنتخاب، فهي ملازمة وخاصة بالمراحل المتطورة الأخيرة للمجتمعات التي تؤمن بإمتلاك عام مجتمعي للسلطة. وسنرى هذه الطرق بالتتالي :

القوة – إن الأساطير التي تتكلم عن نشأة المجتمعات البشرية وحضاراتها والتي كانت تستمد جزءًا من أسسها من الواقع التاريخي، تتكلم في ما ترويه عن طريقة أوّلية عنيفة للوصول إلى السلطة. إن إستعمال القوة يتطابق وينسجم مع المجتمعات المحاربة أي المجتمعات التي يسيطر فيها المحاربون. والعمّال حيث تنحصر عملياً السلطة بين يدي رئيس المحاربين. كان

هذا الأخير يحاول دائماً كمجسّدٍ للسلطة أن يجمع الديني منها إلى السياسي فيحصل بذلك على خضوع أكبر وأقوى من قبل المحكومين .

في هذه الطريقة للوصول إلى السلطة يتصرّف الحاكم مع المحكومين كما مع عنصر الأرض... أي كملكٍ خاص وتندمج هنا معاني السلطة بمعاني التملك ومعاني الأبوّة. ويبقى الإنتصار العسكري والإنقلاب العسكري أهم أشكال هذه الطريقة .

الوصول إلى السلطة عن طريق القوة والإنقلاب – إن رغبة الإنتصار الوصول ناتجة حتماً عن ارادة التوسيع المادي للسلطة السياسية في محاولةٍ تشبه محاولة زيادة الثروة. ألم يكن الإسكندر الكبير مثلاً عن ذلك... انما هذا الملك كانت له السلطة السياسية – أي أنه كان قد وصل إليها– وأراد توسيعها وتقويتها.
إن المنافسة بين الطبقات العسكرية تشكل أفضل مثل عن الوصول إلى السلطة عن طريق القوة. هذا حصل كثيراً في تاريخ الرومان. أما الإنقلاب العسكري فهو يشكل الطريقة الحديثة للوصول إلى السلطة عن طريق القوة. إنه يضع حدّاً فجائياً للشرعية القائمة ولتنظيم المؤسسات السياسية المعتمدة. ويكون هناك في أكثر الأحيان نوع من المزج بين السلطة وشخصية الزعيم الجديد المنتصر: يظهر الإنقلاب وكأنه نفي لدولة القانون. وتبقى الصورة المثلى عن الإنقلاب العسكري الحديث هي طريقة وصول نابليون بونابارت إلى السلطة سنة ١٧٩٩ .

طبعاً من الصعب التميز بين الإنقلاب العسكري وبين الثورة... على كل حال، أين قام شعب بالثورة ؟؟ هناك دائماً أحد أو فئة للقيام بها بدلاً عنه وبإسمه. ومرات كثيرة كانت تخبئ الثورة إنقلاباً عسكرياً. الفرق المهم بين الإنقلاب والثورة هو أن هذه الأخيرة تلجأ منذ البداية لطلب كسب التأييد الشعبي أي الشرعية بينما يتأخر الانقلاب في ذلك .

الوراثة – الوراثة هي نظام إستعمال تاريخياً ولفترات طويلة ومستمرة اليوم في مواضيع كثيرة للوصول إلى... وفيما يتعلق بالوصول إلى السلطة فالوراثة هي الطريقة الثانية بعد القوة وهي متممة لها ونتيجة ضرورية. بما أن ثبات السلطة السياسية التي تم الوصول إليها بالقوة ليس مؤكداً بشكل مطلق وبما أن الحياة البشرية للشخص الذي يمارسها لها حدود وحدودها قصيرة فلا بد من أن يحاول هذا الشخص الحفاظ على ما إستولى عليه حتى بعد وفاته ... إلا نعرف ماذا تعني الوراثة بالنسبة للأهل في مواضيع أخرى !!

ثم إن الوراثة في الوصول إلى السلطة توصل إلى العائلة والسلالة وتنظيم عملية إختيار الوريث وعملية ثقافته وعلاقاته الإجتماعية وزواجه ...

الإنتخاب – كلمة إنتخاب في العربية تعني إنتقاء أو إختيار الأفضل وفي الفرنسية élection بالمعنى الواسع هي مشتقة من الفعل اللاتيني éligère يعني choisir إختار. وهذه الطريقة أي الإنتخاب تشمل كل طرق تعيين الحكام باعتماد ألإختيار الإرادي أو غير الإرادي.

الإختيار الإرادي يتم بأن يقوم الناخبون الذين يمثلون الشعب بأكمله بعملية تصويت لإنتخاب الحكام أو أن ينتخب حكام آخرون عدداً أصغر من الحكام (كان ينتخب مجلس النواب الحكومة أو رئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية).

والإختيار غير الإرادي نعني به الاختيار بحسب القرعة .

وإنتخاب حكام من قبل حكام آخرين يشمل أيضاً تعيين الوزراء من قبل رئيس الجمهورية المنتخب ورئيس الحكومة المسمّى (لبنان). أو من قبل رئيس الجمهورية في .U.S.A .أو رئيس الجمهورية ورئس الحكومة في فرنسا (هنا رئيس الجمهورية منتخب انما ليس تحديداً لهذه المهمّة) الوزراء ليسوا منتخبين من الشعب إلا إذا كانوا نوّاباً .

واحياناً يحاول الحكام المعيّنون من قبل حكام منتخبين أن يصبحوا هم أيضاً منتخبين لاحقاً (يترشحون لإنتخابات نيابية أو غير بعد أن يكونوا مارسوا السلطة).

وأخيراً ماذا عن وصول الرجال إلى السلطة أكثر من النساء حتى في ظل الإنتخاب في الأنظمة الديمقراطية الأكثر تطوراً؟ إن معدل عدد النساء في المجالس النيابية في العالم تراوح في السنوات الأخيرة بين ١٠ و١٥% . والمرأة لم تحصل أصلاً على حق الإقتراع إلا في زمن متأخر كثيراً. نيوزيلندا كانت الدولة السبّاقة في منح النساء حق الإقتراع وكان ذلك سنة ١٨٩٣، الـ U.S.A والدول السكندينافية منحتحهنّ هذا الحق بين ١٩٠٦ و ١٩٢٠ (ما عدا ولاية واحدة من الولايات المتحدة كانت قد منتحته لهنّ منذ ١٨٦٩) المانيا والمملكة المتحدة منحتا هذا ألحق للنساء سنة ١٩٢٨. إسبانيا والبرتغال سنة ١٩٣١. فرنسا سنة ١٩٤٤، لبنان سنة ١٩٥٢. حق الإقتراع العام فرنسا كانت السبّاقة في منحه للرجال فقط ... سنة ١٨٤٨ .

لماذا هذا التمييز الواقعي: الحياة العامة للرجل والحياة الخاصة للمرأة؟ الحقوق للرجال والواجبات للنساء ؟ ما هي الأسباب؟ إن لتعاليم الأديان اليهودية والمسيحية والإسلامية للتأثير الكبير... عبر الأجيال .

ثم أن الديمقراطية لا تعطي حق الإنتخاب للجميع، فهي تحدد الأعمار للناخبين كما للمرشحين. وكذلك هي هي تمنع الترشيح على البعض (كألأقرباء جداً في إنتخابات المجالس البلدية في لبنان ...)

إن أكبر نسبة وصول إلى السلطة للنساء عن طريق الإنتخاب هي في أوروبا الشمالية. فقد وصلت إلى ٣٨% في فنلندا وإلى الثلث أو تجاوزته قليلاً في السويد والنروج والدنمارك. ووصلت إلى الربع في هولندا وأيسلندا... كم هنّ في لبنان ؟

علم السياسة – علم القدرة

يفضّل بعد الباحثون إعتبار علم السياسة علم القدرة فيقولون أن كل انسان قد يطرح على نفسه في وقتٍ من الأوقات الأسئلة الثلاثة التالية: – السؤال الأول: لماذا هناك سياسة؟ السؤال الثاني: لماذا توجد هناك علاقات سياسية ليس فقط في كل المجتمعات بل أيضاً داخل كل مجتمع بشري مهما كان صغيراً، حتى داخل العائلة؟ والسؤال الثالث: من يملك القدرة وعندما نتكلم عن منشأ السياسة لا نقصد تحديد ذلك بالنسبة للتاريخ البشري، بل، في أي وقت، نقصد البحث عن بداية ظهور علاقات سياسة في كل إجتماع أشخاص .

لمعرفة منشأ السياسة لا بد من بحث النطاق التالية :

–القدرة : يرى البعض أن القدرة معطى ثابت ليس لأنها غرائزية بل لأنها ناتجة عن الظروف الخارجية والظروف الخارجية هذه تتغيّر انما تتعلق بأكثرها بالندرة أو القلة، بالملكية أو بالتنوّع الإجتماعي étérogénéite وبكلمة أخرى هناك أقوياء وضعفاء لأن هناك أغنياء وفقراء حسب هذا المنهج سيحالف النجاح الثروة. والقدرة هنا تكون وسيلة وليس غاية (إذ، لو كانت غاية لما كانت تنتج عن ظروف خارجية). القدرة هي إذاً وسيلة... لكل الإمتيازات وللدفاع عنها. وكذلك هي وسيلة بالنسبة للضعفاء ... من أجل التحرر .

ويرى البعض الآخر أن القدرة هي غريزة طبيعية كغريزة الجنس وغريزة البقاء l'instinct de conservation أو أنها سلوك تأقلمي مع وضع ما إن الإنسان هو أول كائن حي (والوحيد) يعي كونه يموت. وهذه مشكلة. عندما يكون

الإنسان شاباً وبصحة جيدة يعيش ويعمل وكأنه سيعيش أبداً بالرغم من أنه يعرف أنه سيموت (عنده المعرفة دون الهم) انما في حياته اليومية يواجه مشاكل وصعوبات أكل من الموت ولكن لا يمكنه تجاهلها أو عدم الإهتمام بها. لا يقدر أن لا يحمل همها (إذا معرفة + هم، انما غير هم الموت). الإنسان يشعر بالوحدة منذ صغره ويعرف أنه مرغم على قبول المساعدة من الغير... وهذا الشعور يرافقه طوال حياته... ويؤدي إلى عدم الأمان. (عندما يقترب الإنسان من آخر حياته يصبح: يعرف ويهتم بالمشكلة).

على كل فرد إذاً أن يواجه المشكلة الناتجة عن وعيه لضعفه ولعدم الأمان الذي يعيش فيه. وقد يكون لهذه المشكلة عدة حلول منها القدرة. بقدر ما يملك الفرد من قدرة بقدر ما يخفف من عدم الأمان المحيط به. وهذا التخفيف ليس فقط معنوياً بل هو مادي أيضاً.

عندما يفرض المرء ارادته على الأشياء أو على الأشخاص فإنه يعي إمكاناته ويعرف أن ضعفه الطبيعي الأساسي لم يكن إلا ضعفاً نسبياً (أليس في عمل النحّات إنتصار على الصخر أو الخشب) إذاً، إن إتّباع إستراتيجية القدرة هدفه الإنتصار على عدم الأمان بقدر ما يكون عدم الأمان كبيراً (أو الشعور به) بقدر ما يكون على القدرة أن تكون كبيرة... حتى نصل إلى عدم الأمان المطلق الذي يتطلب قدرة مطلقة. من الممكن أن نقول أنه بقدر ما يكون الفرد... ضعيفاً بقدر ما تكون ارادته للسلطة كبيرة les dictateurs sont souvent des personnes tres fragiles . ونلاحظ أنه في واقع الحياة تواجه القدرة قدرة أخرى... وأخرى والقدرة تواجه قدرة وقدرة... والإمكانات تواجه امكانات انما فقط في التخيّلات واحلام اليقظة لا تواجه القدرة عوائق وبإمكانها أن تتطور وتتجه وتتصرف كما تشاء. في الأحلام فقط بإمكاننا قياس القدرة المطلوبة من أجل مواجَهة مُرضية لشعور عدم الأمان. (لننظر إلى أحلام اليقظة عندنا... أحلام الطفولة والمراهقة).

لنحلل أكثر... القدرة ليست حالة. انها نتيجة عن وجود مقاومة وعن الإرتياح للتغلب عليها. لا يكون الفرد قادراً بمفرده، إنه دائماً قادرٌ ضد شيء أو أحد. لا تتم إرادة القدرة في اشغال مركز

قدرة بل في الصراع من أجل اشغاله والمحافظة عليه (مثلاً هل إذا وُضِع أحدنا في مركز قيادي أو مسؤول سيكون قادرٌ وينفذ الجميع ارادته؟)
وفي العلاقات بين الأشخاص ليست إرادة القدرة متساوية فهناك من يريدون القدرة كثيراً ومن يريدونها قليلاً أو أقل ومنهم من يريدونها بشكلٍ ضعيف أو حتى لا يريدونها... هؤلاء يخضعون... يطيعون.

– التبعية – للتبعية نفس الهدف أو الغاية التي هي للقدرة أي التغلّب على عدم الأمان انما استراتيجيتها معكوسة. الفرد هنا يسعى إلى الإنتصار على عدم الأمان عن طريق كسب رضى وحماية الأكثر قدرة منه. (مثلاً الأولاد الصغار...)
التابع هنا لا يبحث عن دعم خارجي وهمي بل عن دعم حسّي عن قويٍ موجودٍ فعلاً. وكما أن القدرة تفترض مقاومة الآخر فإن التبعية تفترض قوة الآخر وإذا أظهر هذا الآخر القوي أو القائد ضعفاً خسر زعامته وخسر تبعية من كان يريد التبعية. انما هذه الخسارة ليست سريعة التنفيذ لأن إيجاد البدل ليس سهلاً. إن سقوط الثقة بالقائد القوي تخلّف عذاباً نفسياً كبيراً لأنه ليس من السهل الإعتراف بالواقع (مثل الطفل الذي تفشل علاقة التبعية بينه وبين أهله... بسبب عدم حمايتهم وعدم تأمين شعور الأمان له) وعلاقة التبعية تفترض القوة من قبل "المتبوع" وتفترض إظهار القوة ليس لإرهاب التابعيين بل لطمأنتهم (كالعرض العسكري بمناسبة الأعياد الوطنية.

إن إظهار القوة العسكرية للدولة من شأنه طمأنة الشعب إلى الحماية التي تؤمنها له
من الناحية النفسية إن أكثرية الناس طبيعيين normaux يتوصلون إلى توازن بين القدرة والتبعية... حيث نجد هذا تابعاً لرئيسه في العمل وسيداً في المنزل أو الحزب أو النادي... إن الصعوبات موجودة عند المتطرفين أو عند اللذين لا يتوصلون إلى حياة التوازن بين الإثنين بين المتطرفين نجد الضعفين المسحوقين والمستبدين العنيدين.
ج– عناصر القدرة لا يكفي إن يرغب الفرد في ذات تأثير على إرادة الآخرين ويكون محط إعجاب الآخرين حتى يصل كذلك. لابد من توفر بعض الشروط. طبعاً هنا نتكلم عن القدرة

التي لا تأتي عن طريق القوة. إن الفرد الذي يرغب بنيل إعجاب الآخرين يجب أن يكون لديه طموح للوجاهة ثم والأهم هو أن يكون متحلياً بالوهج أو الهيبة (الكاريسما le charisme). المطلوب هنا إذاً هو الوصول إلى تأييد "التابع " الإرادي المقتنع وليس المكره.

جذور القبول – بقدرة القادة – (أو الرضى أو التأييد أو التبعية) وهذا القبول يتجلّى بعدة أوجه: التأثير الحماس الجماعي، الطاعة العمياء، القناعة، الإحترام أو التعصّب. وأسباب ظهور هذه الأوجه عديدة منها: توفير الجهد أو بذل الجهد الأقل. إن الخروج عن التقليد limitation مكلفٌ كثيراً ويتطلب تحمّل مسؤلية (نفسية ومادية) (وذلك بكل قرارات الحياة الفردية : إختيار نوع الإختصاص، الزواج، العمل...) (يقول نيتشيه: إذا أردت حياة هادئة... ابقى مع القطيع). من الأسهل على الفرد أن يحترم القاعدة السارية (التقاليد والأنظمة) من أن يخالفها. إن عملية الخلق والتجديد
تأتي من الفرد أكثر مما تأتي من المجتمع. المجتمع بطبيعته يقول ويكرر... إذ أنه تقليدي. الأبطال فقط بإمكانهم تقديم الجديد والأبطال يحترمون سلم القيم الذي يجمعهم مع "التابعين " ولا يطلبون منهم شيئاً خارج اطاره لذلك يُجيّر التابعون هؤلاء ارادتهم للأبطال بكل وعي وقناعة وحرية وان جيّروها لغير الأبطال فَعَن خوف أو كسلٍ.

جذور القدرة –
إن البحث عند الفرد عن شعور الأمان وأيضاً عن الازدهار والحرية الذي يدفعه إلى التخلّي جزئياً ولوقتٍ عن حريته يصطدم بمصاعب تقنية تجعل إختيار القياديين أو الإداريين أو الموجهين مرتبطاً بالنفوذ أو السلطة. وهكذا نجد أن المقياس الأساسي للقدرة هو الكفاءة. إذ في حال عدم تمكن القائد من تأمين ما يبحث عنه "التابع" فإن هذا الأخير سيتخلى عنه ويكف عن ولائه له. ولو أن الكفاءة لم تكن ضرورية أو لو أنها كانت متساوية بين الأفراد لما كنا هناك ربما من حاجة إلى قيادة أو إدارة أو توجيه ولتولى كل فردٍ إدارة شؤونه.

وفي الخلاصة نجد أن القدرة ملازمة لكل تجمع بشري وهي ناتجة عن أن البعض يريد القيادة والبعض يريد أن يُقاد

علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى

إن علم السياسة على علاقة بكافة العلوم الاجتماعية بدرجات متفاوتة. فهو يدرس نشاطاً إنسانياً إجتماعياً معيناً والنشاطات الإنسانية تتأثر بعضها بالبعض الآخر. سندرس في هذا الفصل علاقة علم السياسة ببعض العلوم حيث هذه العلاقة هي قوية وشديدة التأثير.

أولاً – علم السياسة وعلم الإجتماع

يدرس علم السياسة الظواهر السياسية

ويدرس علم الإجتماع الظواهر الإجتماعية.

أليست الظواهر السياسية هي ظواهر إجتماعية؟ انقول إذاً أن علم الإجتماع يدرس الظواهر السياسية وهذا يكفي؟ هل إذا تكلمنا عن "علم إجتماع سياسي" يكفينا ويغنينا عن التكلم عن "علم سياسة" ؟ إذا جاء الجواب إيجاباً نكون قد اعتبرنا أن الظواهر السياسية هي ظواهر إجتماعية عادةً ولكن إلا نلاحظ أن هذه الظواهر السياسية تتمتع بخصائص مميّزة تستدعي دراسة خاصة؟ وإن درسناها دراسة خاصة لا يعني ذلك اننا نُهمِلُ أو نُنكِرُ فوائد منهجيات علم الإجتماع.

طبعاً هناك إختلاف بين ما هو إجتماعي وبين ما هو سياسي فتطوان فولكلوري فني في الشوارع يختلف عن صراع بين حزبين بهدف الوصول إلى السلطة من خلال الإنتخابات ولكن قد نجد من يدعي أن النشاط الأول ليس بمنزّه كلياً عن الأهداف السياسية وقد يكون مهيأ ومبرمج من قبل جهة سياسية ويهدف إلا تعزيز إتجاهات سياسية معينة ولكن إلا يؤدي دمج النشاطات السياسية بالنشاطات الإجتماعية كلياً إلى الوصول إلى – وتبرير قيام – أنظمة كلية استبدادية

ثانياً– علم السياسة وعلم القانون الدستوري.

إن القانون الدستوري هو الذي يدرس إنتقال وممارسة السلطة كما ينص الدستور. وعلم السياسة يستفيد كثيراً من الدقة والوضوح اللذين يتمتع بهما علم القانون لدى دراسته لمجمل القواعد القانونية التي ترعى النظام السياسي.

غير أن علم السياسة يختلف عن علم القانون الدستوري فهذا الأخير يدرس "ما يجب أن يكون عليه الحال" بينما الأول يدرس "ما هو عليه الحال". غير أن شيئاً ما هو مشترك بين العلمين ويتعلق بموضوع درسهما : النظام السياسي.

ثم أن النظام السياسي يرتكز على القواعد الحقوقية المنصوص عليها في الدستور. كما أن القواعد الحقوقية بدورها تأتي من تأثيرات الواقع السياسي لمجتمع ما.

ثالثاً – علم السياسة وعلم الإقتصاد

إن علاقة المال بالسلطة علاقة قديمة جداً وقوية جداً فالإنسان يعمل إقتصادياً أولاً ... من أجل تأمين حاجاته المادية. وعمله الإقتصادي أخذ يخضع لقواعد عمله السياسي الذي يتأثر بدوره بالعمل الإقتصادي.

الا نرى علاقة بين الغنى والفكر الليبرالي وبين الفقر والفكر الإستبدادي (الكلي)؟ وذلك على مستوى الدول كما على مستوى المؤسسات الإجتماعية الصغرى. لا ينظر الفقير والغني نفس النظرة إلى تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي. ثم إن من يملك المال يملك السلطة وهذا صحيح بين الأفراد وبين المجموعات الصغيرة كما هو صحيح في العلاقات بين الدول فيما بينها والعلاقات بين الدول وبين الشركات المتعددة الجنسيات.

رابعاً – علم السياسة وعلم التاريخ il n'ya pas d'avenir sans souvenir التاريخ هو ذاكرة الشعوب ويساعدها على فهم ووعي هويتها ووعي وفهم حاضرها. وهو يساعدها لتبرير السياسة للإستشهاد بأحداثه من الطبيعي أن الشعوب لا تنظر إلا نفس الحدث التاريخي نظرة واحدة. وقد يطمس شعب ما فترة تاريخية غير راضٍ عنها. ومن الممكن تسييس التاريخ وطريقة تدريسه أيضاً. التاريخ قد يكون مرجعاً للحماس (مسرحية فخر الدين في لبنان) وقد يستخدم التاريخ لإحتكار السياسة (الديغوليون في فرنسا...)

خامساً – علم السياسة وعلم المسرح

هناك علاقة بين السياسة والمسرح. السياسية تهتم بالملابس كما المسرح وبزينة الثياب أثناء الإحتفالات الرسمية والمقابلات مثلاً عندما يظهر المسؤول السياسي وخلفه أو بجانبه علم بلاده... أو عندما يظهر برفقة زوجته... أو هو يقبل طفلاً أو يحمله...

سادساً السياسة والسباق

كالتسابق وطرح مواضيع والمزايدة فيها ...

سابعاً السياسة والرموز

ورموز الاعداء خاصة: كعملية تضخيم هدف خارجي أو خطر عدو خارجي... أو داخلي (المؤامرة... المرجعية، اليسار، البورجوازية...)

ثامناً –السياسة والدين قد تستعمل السياسة تعابير دينية مقدسة مثل : الواجب، الأخلاق، الثقافي، التضحية. أو كأن يدافع رجال السياسة عن الدين والايمان هم ليسو برجال الدين.

خصائص المجتمع السياسي

إن خصائص السياسة تتسرّب سريعاً إلى باقي النشاطات الإجتماعية. وايضاً، الخير في السياسة ينعكس خيراً في النشاطات الأخرى، والجيد في السياسة ينعكس جيداً في النشاطات الأخرى وكذلك المثل الصالح ... والتطور ... والإنفتاح ...

هل أن السياسة هي نشاط إنساني مميز عن النشاطات الأخرى؟ أو أنها نشاط له أوجه مشتركة مع نشاطات أخرى؟ يقول أرسطو أن السياسة تتميّز بنشاطها عن النشاطات الأخرى من حيث الموضوع والغايات. ويقول ماكيافيل أنها تتميّز بموضوعها وتقنيتها. وفي القرن العشرين يقوم روبير دال أستاذ علم السياسة في الولايات المتحدة بأن السياسة لا تتميّز مطلقاً عن النشاطات الأخرى حيث هناك سلطة. ثم هناك من يقول أنها من نفس طبيعة النشاطات الاقتصادية. إذاً نحن أمام آراء متناقضة ولا تتساوى .

الشيء الأكيد هو أن أموراً كثيرة لها علاقة بالسياسة في حياة الإنسان. فهل أن السياسة هي بعد بشري أساسي، إذ أنها شاملة أم أنها بعد ثانوي في الحياة الإجتماعية؟

كان أرسطو يعتبر السياسة بعداً أساسياً في الحياة الاجتماعية أما العلوم الإجتماعية المعاصرة فإنها تعتبرها بعداً ثانوياً (إن لم يكن أسوأ من ذلك) في أحسن الحالات، إذ تعرض التحليل التالي:

إما أنه ليس للسياسة إستقلال ذاتي وفي هذه الحالة لا ضرورة لبحث وضعها كوحدة قائمة، وإما أنها لا تعني إلا ناحية إجتماعية معينة بين باقي النواحي، ويكون بالتالي البعد السياسي كالبعد الإقتصادي والبعد الثقافي، أو أنها تندمج مع باقي العلاقات الاجتماعية كعلاقات السلطة والعلاقات الاقتصادية... ولا يكون لها اية خصوصية بذاتها .

إن التحليلات التي تنكر خصوصيات السياسة انما تفعل ذلك لأنها تجهل موضوع السياسة وأدواتها وما ينتج عن ذلك، إذ أن السلطة السياسية ليست شبيهة بالسلطات الأخرى. انها سلطة وحيدة من نوعها. ليست السياسة نشاطاً عادياً، إن لها وضعاً خاصاً مميزاً. وخصوصيتها تظهر بشكل أساسي في ناحيتين :

١- السياسة، كنشاط، تؤثر في باقي النشاطات وترسم حدودها (أحياناً) .
٢- السياسة تطبع بصحاتها في نمط الحياة الإجتماعية .

إن السلطة السياسية ليست جزءًا من نظام إجتماعي شبيهٍ بغيره من الأجزاء. بل هي مميزة حيث أنها تقود النظام الإجتماعي بأكلمله .

إن السياسة جامعة بطبيعتها ليس لأنها ترغب في احتواء كل شيء بل لأنها تعني المجتمع بكامله وتحدد طريقة الحياة المشتركة (في المجتمع)، انها تضع أساسات الحياة المشتركة. ليس هناك من نشاط بشري لا يتأثر بالسياسة. فأمور السلم المدني والأمن الخارجي تتعلق بالسياسة والبرهان: إن الناس لا يعيشون حياتهم بنفس الطريقة إذا كانت الحرب مستعدة في الأحياء والشوارع أو إذا كان هناك سلم وأمن . لا يعيشون حياتهم بنفس الطريقة إذا كانت أرض دولتهم محتلة من قبل جيش أجنبي أو إذا كانت دولتهم حرّة مستقلة. كل الحياة المشتركة تتأثر بالشروط الدولية التي هي الشروط السياسية والأمر هذا يتضح طبعاً أكثر في أيام الحرب منه في أيام السلم .

ثم أن السلطة السياسية تحدد شروط عمل النشاطات الاجتماعية الأخرى، وذلك بأن تترك لها الحرية ضمن نطاق قانوني تضعه هي أو بأن تديرها هي مباشرةً وبشكل إستبدادي. إن الممارسة الدينية ليست هي في زول نظام ليبرالي وفي ظل نظام كلي، والإعلام والمسرح والسينما... ليست كل هذه النشاطات هي في ظل الحرية وفي ظل الرقابة .

إذاً إن كامل النشاطات الإجتماعية هي خاضعة لشروط السياسية. وللمزيد من الأمثلة: إن النشاط الإقتصادي يتعلق بالسياسة من عدة أوجه.لا يكون الإقتصاد حراً إلا إذا كانت السلطة السياسية لا تفرض توجيهاً له. والإقتصاد الحر يفترض التبادل الآمن وبالتالي النظام العام ويفترض أيضاً نظاماً لحقوق الملكية لا يكفله إلا السلطة السياسية. والنشاطات الفكرية هي أيضاً مرتبطة بالسياسة فالبحث في علم الإجتماع والباحث في علم الإقتصاد أو في علم السياسة لا يعملان بنفس الطريقة في ظل نظام كالنظام النازي أو كالنظام الستاليني وفي ظل نظام ليبرالي غربي. وحتى الحياة الفردية الداخلية للإنسان... الله تتأثر بالنشاط السياسي؟؟ ألم نرى الأنظمة اللكية تهاجم حرية المعتقد عند مواطنيها أو سكانها؟؟

قلنا أن السياسة نشاط مميز من حيث الموضوع. ومن هذا التمييز... من هذا الموضوع تنفرد السياسة بإستعمال وسيلة عمل بشكل حصري وهي إستعمال القوة المادية (العنف الشرعي وقد عبّرMAX WEBER عن ذلك بشكل جيّد وواضح وشهي، إذ قال أن الدولة " تدّعي لذاتها بنجاح إحتكار العنف المادي الشرعي " ولكن لننتبه إلى أن القوة ليست وسيلة العمل الطبيعية الوحيدة للدولة انما هي وسيلة عمل منحصرة بالدولة ومميّزة لها .

بأي حال، إن هذا الإحتكار لإستعمال القوة الشرعية مبرّر منطقياً وهو شرط أساسي إذ أن منع حق إستعمال القوة على أفراد المجتمع هو الذي يؤمن السلم المدني (وإلا لسادت شريعة العنف والفوضى وعدم الإستقرار). ثم إن الطريقة التي تستعمل فيها السلطة السياسية القوة الشرعية هي التي تؤثر على نوعية أو كيفية أمن المجموعة .

إن السلطة السياسية هي الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تنفذ قراراتها بالقوة أي بواسطة إستخدام الشرطة أو الجيش. وهي الوحيدة أيضاً التي تستطيع الطلب إلى الأفراد التضحية بحياتهم. السلطة السياسية إذاً هي التي تقرر وتفرض الحرب أو السلم، الحرية أو الكبت .

إن كامل العلاقات الإجتماعية تتأثر بهذه الخصوصية (أي إحتكار القوة الشرعية) فنمط الحياة الإجتماعية المشتركة ليس هو ذاته تحت ظل دولة القانون أو تحت ظل دولة الإستبداد، في ظل دولة ليبرالية أو في ظل دولة كلية. إن طريقة تعيين الحكام وطريقة ممارسة السلطة تؤثر على مسيرة علاقات الإدارات العامة بالمواطنين، وعلى مسيرة علاقات الإدارات العامة بالمواطنين، وعلى مسيرة علاقات أرباب العمل بالموظفين أو لعمال، في القطاع الخاص، وعلى مسيرة علاقات الأساتذة والطلاب ...

إن سلطة سياسية متسلطة تتأثر بمصلحة مختلف مؤسسات المجتمع. إن الفساد السياسي لا يبقى طويلاً سياسياً ...

الديمقراطية

الكلمة مشتقة من كلمتين :

في اليونانية : Demos وتعني "شعب" و Kratos وتعني "سلطة" . لذلك لا بد من أن نرى من هو "الشعب" في الديمقراطية عندما تقول الديمقراطية أن السلطة هي للشعب هو مصدر السلطة، أو تقول أن الشعب يحكم نفسه بنفسه. كيف يكون ذلك عملياً؟ الا نرى دائماً أفراداً محكومين من قبل أفرادٍ آخرين؟ كيف يحكم الشعب نفسه بنفسه؟ لا يوجد أي نظام (ديمقراطي أو غير) تمكّن من إلغاء سيطرة أو سلطة الإنسان على الإنسان. هناك دوماً وفي كل الأنظمة انسان يحكم وانسان محكوم.

على المستوى النظري تمكّن الديمقراطيون من تجاوز الصعوبة فقالوا بأن هناك توكيلاً بالسلطة وأن يمارسها انما يفعل ذلك لأن الآخرين اوكلوها إليه، إذاً" هو يمارسها بإسمهم. وهكذا فإن المحكوم يقبل بالسلطة لأنه مقتنع بأنه هو الذي فوّضها للحاكم. إذاً هو يخضع لنفسه .

هناك إذاً إرادة جماعية، شخصية جماعية مختلفة عن ارادات الأشخاص الفردية. وهذه الشخصية الجماعية هي التي يقدمها الديمقراطيون على أنها مصدر السلطة وليس الفرد

الطبيعي الذي هو من لحم وعظم. في اليونان القديم كان أرسطو لا يعتبر أن العبيد هم من الشعب مكوناً إلا من الأشخاص الأحرار (الرجال فقط). والتاريخ السياسي يرى في هذا الشعب، هذه الشخصية الجماعية المعنوية، مصدر السلطة، والسيادة هي له، لهذا الشخص الوهمي المتكبر في المخيّلة من أجل تجسيد سلطة وسيادة الشعب الحقيقي المكوّن من الأفراد الطبيعيين .

غير أن كلمة "الشعب" في المفهوم السياسي وأن كانت تقصد الأفراد الطبيعيين الذين يعيشون ضمن حدود الدولة... لا علاقة لها بالعدد، ولا علاقة لها حتى بعدد الأفراد الذين يتمتّعون بالحقوق السياسية (الذين هم ناخبون مثلاً) بمعنى أن كلمة "شعب" لا تنطبق على عدد الناخبين ولا على العدد الاجمالي لأفراد المواطنين .

كيف ينظر الفكر السياسي إلى "الشعب"؟ أو ماذا يقصد بهذه الكلمة؟

- نظرة أولى :الشعب الأمّة

حسب هذه النظرة التقليدية يكون الشعب كيان جماعي خلقه العقل إنطلاقاً من أعضاء المجموعة الوطنية الذين هم أحياء حالياً. ولكن بالرغم من إرتكاز هذه النظرة على تعايش الأفراد الحقيقيين دخل حدود الدولة فإنها تبقى مجرّدة بمعنى أنها لا تعتبر في المجموعة إلا المعايير التي من شأنها أن تعطي عنها صورة موحّدة ولا تعتبر في الأفراد إلا ما يتشابهون به وتصرف النظر عامة يختلفون به.

- نظرة ثانية: الشعب مجموعة توحّدها ممارسة الحريات

حسب هذه النظرة، يكون الشعب حامل الحريات العامة. كل شخص يشارك في هذه الحريات هو جزء من الشعب. ولكن المشاركة في الحريات لا تعني فقط التمتّع بها، انها أيضاً الدفاع عنها أي احترامها لدى الأخرين. وهكذا تأخذ عبارة "الشعب" معناً أخلاقياً،

فيصبح الشعب جماعة الأفراد بقدر ما تجسّد الإتفاق الأساسي حول إستعمال الحرية كمبدأ للحياة السياسية. حيث هي محترمة كذلك من رئيس الدولة ... حتى المواطن العادي.

- نظرة ثالثة : نظرة بريطانية

يكون الشعب هنا هذا الكائن ليس المجرّد بل الحقيقي الفعلي المتحرّك الذي منه يأتي الرأي العام. إنه رأي مكوّن من إنضمام أفراد احرار يريدون إستعمال حريّتهم لتوجيه عمل الحكومة حسب تطلعاتهم. حرية عمل إذاً لأكثرية انما أيضاً حرية لكل فردٍ في أن لا يشارك الأكثرية في تطلعاتها.

- نظرة رابعة : الشعب الجماعة

حسب هذه النظرة تكون الجماعة (الشعب) هي مصدر السلطة السياسية، الجماعة بإعتبارها بعداً " تكاملياً " بالنسبة لأعضاء الجسم الوطني. ليست الجماعة هنا مجموعة الأفراد ولا طريقة سلوك لعلاقاتهم. انها ما ينسّق تعايشهم. انها روح بإمكان أي فردٍ المشاركة فيها .

- نظرة خامسة : الشعب والطبقة

في كل الأنظمة السياسية وحتى في الأنظمة الأكثر ديمقراطية هناك جزء من المواطنين يتمتّع بالفعل بوضع مميّز. لا بد هنا من النظر إلى الشعب كما يعتبره النظام السياسي. إن الماركسية هي التي تعطي المثل الأفضل عن إعتبار الشعب من وجهة نظر النظام " لم يكن تاريخ كل مجتمع، لغاية أيامنا هذه إلا تاريخ صراع الطبقات". إن الماركسية تفضّل النظر إلى الإنسان نظرة شاملة، تشمل كيانه الكامل أي وجوده الحسّي. هذا الوجود هو وحده الذي يسمح بدراسة الإنسان الفعلي الذي هو بصراع مع المادة، والذي هو متضامن حتماً مع الأخرين. الإنسان الفعلي هو إذاً الإنسان الإجتماعي. في

المجتمع. في المجتمع الرأسمالي لا يمكن أن يكون هناك شعب بنظر الماركسية لأن جزءًا على الاقل من الناس محروم من أن يكون ما هو... لا يوجد إذاً إلا طبقات. ولكن كيف تتوصل طبقة من هذه الطبقات إلى أن تجسّد وحدها الشعب؟ كيف يمكن أن يكون الشعب كله محصوراً "بطبقة البروليتاريا؟ إن طبقة البروليتاريا هي الشعب لأنه في هذه الطبقة فقط يتحقق الوعي الإنساني وذلك بالتنكر للتشويه الذي يلحقه صراع الطّبقات بالإنسان الفعلي . إن المجتمع البروليتاري هو وطن الإنسان الحقيقي. الشعب مصدر السلطة لا يمكن أن يكون إذاً إلا البروليتاريا لأن وعي هذه الطبقة هو وحده الذي يستطيع فهم تحرير الإنسان الفعلي وإطلاق عملية تحقيقه .

حسب الماركسية إذاً الشعب هو طبقة البروليتاريا لأن وعي الطبقة هو الوعي البشري الوحيد على مستوى الإنسان الفعلي .

****

إن عبارة " شعب " أصبحت مفهوماً هاماً في الفكر السياسي وفي اللغة القانونية منذ أصبحت " سيادة الشعب " في مبدأ النظام الدستوري... أي منذ فترة قليلة، إن دستور فرنسا الحالي في مادته الثالثة يعلن الشعب سيداً. ويجعل في مادته الثانية من " حكم الشعب بواسطة الشعب، من أجل الشعب " مبدأ الجمهورية. هناك نصوص مشابهة في أكثرية النصوص الدستورية الحالية. ويعود أساس هذا الإعتبار إلى إعلان الإستقلال الامريكي وإعلانات الحقوق الامريكية.

ثم كيف يعمل الشعب، كأفراد، سياسياً في الديمقراطية ؟

للأفراد دور سياسي في كل الأنظمة غير اننا لن ندرس دورهم إلا في أنظمة الديمقراطية (الليبرالية) التي تعطي وحدها للأفراد إمكانية عمل سياسي عادي وهادئ. انما منذ متى نعتبر أن الفرد أصبح لاعباً سياسياً ؟

يجب أن نعرف أولاً أن بعض الأفراد يرفضون القيام بأدوار سياسة. ليس فقط هم يرفضون الإنخراط أو الإلتزام السياسي بل أيضاً هم يرفضون أي نوع من المشاركة في الحياة السياسة.
ولكن الإنسان العادي الذي لا يلعب أي دور سياسي ظاهرياً على المستوى الفردي لا يبقى غريباً عن كل دور سياسي على المستوى الجماعي. فالمجموعة وان لم تعمل سياسياً بشكل مباشر واعي فهي تكوّن الرأي العام، والسلطة السياسية تتأثر بإتجاهات الرأي العام. تلعب إذا مجموعة الأفراد دوراً ومن هنا نقول بأن الفرد الرافض لأي عمل سياسي ليس غريباً كلياً (١٠٠%) عن هذا العمل .

سندرس إذاً في البداية الأفراد الذين يعملون سياسياً في الحد الأدنى أي الناخبين ثم ندرس الأفراد المناضلين سياسياً وأخيراً فئة الأفراد الذين هم قادة سياسيين .

أولاً _ الناخبون _ إن دراسة فئة الناخبين في الأنظمة الديمقراطية أساسية جداً لأنهم مصدر السلطة. هناك إذاً المشاركة في الإنتخابات ودوافع وإتجاهات الإقتراع .

أ – المشاركة في الانتخابات : إن للمشاركة في الإنتخابات أي للإقتراع نتيجة عملية واقعية كما أن لها محتوى شخصي فردي تقييمي في نظر الناخبين. فعمل الإقتراع يشكل عملياً فعلاً سياسياً إذ من خلاله يتم إختيار الحكّام بالرغم من أن هذا العمل قد لا يترافق مع شعور شخصي عند الناخب بذلك. فالكثير من الناخبين يصرّحون بأنهم لا يتعاطون السياسة حتى ولو اقترعوا .
من السهل فهم هذا الأمر إذ أن كل ناخب عنده شعور على المستوى الفردي بأن صوته لا أهمية له ولن يغيّر النتائج . وهذا أمر صحيح وخطأ في نفس الوقت، لأن كل صوت إذا أخذ بمفرده هو غير ذات أهمية (إلا في حالة تعادل شبه تام عند عمليات الفرز، أي عندما يفوز أحد المرشّحين بفارق صوت واحد أو أصواتٍ قليلة).

ولكن الصحيح أيضاً هو أن مجموع الأصوات الفردية هو الذي يصنع النتيجة وبالرغم من ذلك فإن الناخب الفرد لا يشعر بأن صوته هو الذي يعيّن الحكام مباشرةً. أليس هنا بعض التناقض مع مبدأ النظام الديمقراطي الذي يعتبر الشعب مصدر السلطة ؟

وكما قلنا، فالناخب غالباً ما يرفض الفكرة القائلة بأن الإقتراع هو عمل سياسي، عملياً، إن سرية الإقتراع لا تجعل من هذا الأخير إلتزاماً. ثم إن الأفراد يعتبرون عملية الإقتراع واجباً إدارياً فقط لا يلزم الأذواق أو الشخصية أو الحياة الخاصة بشيء. غير أن عدم إكتراث الأفراد بالمعنى السياسي للاقتراع يؤدّي إذا بلغ درجة عالية في النوعية والعدد إلى الإمتناع عن التصويت وبأعدادٍ كبيرةٍ ممّا يضع شرعية الممثلين (المنتخبين) موضع شك.

وهنا لابدّ من أن نتكلم عن الإمتناع عن التصويت. بالرغم من أن عدم التصويت له طابع سلبي (إمتناع) فهو يبقى ظاهرة متنوعة. إذ أن هناك أسباباً عديدة للإمتناع:

١- الإمتناع المقصود كموقف سياسي، يظهر هذا الإمتناع عندما يعطي تنظيم سياسي ما توجيهات إلى مناضليه بعدم المشاركة في الإنتخابات لأنه يرفض مبدأها أو شكلها (كأن يكون لديه شكّ في نزاهتها). هذا النوع من عدم المشاركة يظهر إرادة بإيصال رأي مغاير.

٢- الإمتناع عن التصويت الناتج عن مشكلة في عملية الإندماج الإجتماعي كظاهرة عدم مشاركة المرضى بنفس نسبة مشاركة الأصحّاء. وكظاهرة عدم مشاركة العاطلين عن العمل بنفس نسبة العاملين. وكظاهرة عدم مشاركة الأجانب المجنّسين حديثاً بنفس نسبة باقي المواطنين.

٣- وأخيراً الإمتناع عن التصويت الناتج عن ملل جماعي أو يأس تجاه إمكانية التغيير في النظام السياسي. يندرج عادةً في هذه الفئة مواطنون كانوا عادةً ينتخبون وتوصّلوا إلى إستنتاج أن عمليات الإقتراع لا تأتي بجديد ولا تحدث تغييراً. وهذا يحصل غالباً عندما تكون كل الأحزاب والتنظيمات السياسية تنادي بنفس القيم وتقدّم برامج متشابهة. فيصبح المواطنون غير مبالين وهذا يشكل خطراً كبيراً إذ قد ترتفع كثيراً نسبة الممتنعين عن المشاركة مما يؤدّي إلى التساؤل حول صحة الأكثرية الحاكمة وشرعيتها.

ب– دوافع إتجاهات الإقتراع لننظر الآن الذين يشاركون في الإنتخابات. هل من الممكن أن نعرف الدوافع التي هي وراء اتجاهاتهم التصويتية؟ أي هل بإمكاننا أن نعرف ما الذي جعلهم يصوّتون لهذا الحزب أو ذاك، لهذا المرشّح أو ذاك؟ إذ أن هذه المعرفة هامة جداً. لأنه إذ تمكّنا من معرفة هذه الدوافع يصبح باستطاعتنا أن نؤثر بها وأن نغيّرها .

ثانياً – المناضلون – نقصد بمناضلين الأفراد الذين يقومون علناً وبشكل واع بنشاطٍ سياسي عن طريق انضمامهم إلى حزب أو تنظيم يقومون بداخله بمهمّات سياسية: دعاية لطروحات الحزب، دعم للمرشّحين الحزبيين، أو عمل داخلي إداري تنظيمي أو فكري. من هنا يتميّز المناضل عن الفرد المنضوي الذي لا يعطي للحزب سوى مساهمة مالية دورية (إشتراك شهري مثلاً).

إن نسبة المناضلين تختلف بين مجتمع وآخر. بعض المجتمعات تنظر نظرة تقدير للنضال الحزبي ويكون عادة هذا النضال وسيلة للحصول على منافع من السلطة (إذ كان الحزب الذي نناضل فيه يشارك فيها). وبعض المجتمعات لا تنظر نظرة تقدير للنضال الحزبي بل بالعكس. ولا يكون النضال هنا وسيلة للحصول على أية مكاسب بل مجرّد إستجابة لميولٍ شخصية.

إن المناضلين هم دائماً قلة في المجتمع لأن النضال يضع الفرد في وضع صعب. فالمناضل عليه أن يظهر هكذا علناً أي عليه أن يبيّن انتماءه السياسي. بينما الناخب العادي يرى نفسه محمياً بسرية الإقتراع أي أنه بإمكانه أن يبقى انتماءه السياسي مجهولاً من الغير. وإظهار الإنتماء السياسي له نتائج تتفاوت في الأهمية حسب الأحزاب وحسب الظروف. هذا الإظهار يعرّض المناضل لعداوة الأفراد الذي يبشّرون بآراء مختلفة وكلما كان المناضل متطرّفاً أو يعمل لصالح حزب متطرّف كلما تعرض لعداوة أكثر شراسة من قبل خصومه السياسيين. وكلما كان يناضل في حزب معتدلٍ وسطي كلما كانت الخصومة ألطف.

ثم أن النضال الحزبي ليس دائماً مصدر ربح أو إفتخار إذ أنه يتطلب أحياناً القيام بأعمال مزعجة كلصق الصور والإعلانات وتوزيع المناشير. والنضال الحزبي لا يلقي النجاح دائماً إذ أنه من الصعب إقناع الغير. وعلى المناضل أن يعطي الكثير من وقته الحرّ وهذا يحرمه من الوقت الكافي لحياته الخاصة وعائلته. وأحياناً يذهب كل النضال الحزبي سدىً نتيجة للإنتخابات بسبب حدثٍ طارئٍ غير مناسب على الساحة السياسة أو بسبب تطوّر تاريخي ليس للأفراد أي تأثير فيه .

أما دوافع النضال فيمكن وضعها تحت ثلاث عناوين:

- الأول اديولوجي جماعي كالنضال لدى الطبقات الفقيرة المحرومة التي ترى في العمل السياسي المطالب وربما الثوروي وسيلة لتحسين مصيرها. أو كالنضال لدى بعض المجموعات البشرية التي تستشعر خطراً على استمراريتها أو على طريقة حياتها فترى في النضال السياسي وسيلة دفاع مناسبة .
- الثاني فردي نفساني: إذ يوجد دائماً في المجتمع أشخاص يشعرون لأسبب مختلفة بأنهم مهمّشين أو غير مندمجين كفاية في حياة المجتمع. فيجدون منفذاً أو متنفساً في النضال السياسي الذي يؤمّن لهم علاقات وإتصالات ويفتح لهم أبواباً جديدة .
- والثالث على علاقة بطموح الأفراد إذ أن النضال السياسي يشكل في الواقع طريقاً طبيعياً للدخول إلى الطبقة السياسية والتضحيات التي يتطلبها تكون مقبولة كثمن للوصول إلى السلطة وممارستها. وللسلطة حسنات كثيرة. وأخيراً ليس من الضرورة أن تكون هذه الدوافع الثلاث منفصلة عند الأشخاص. لا بل كثيراً ما تكون مجموعة .

ثالثاً – القادة السياسيون – في كل الأنظمة السياسية هناك الطبقة الحاكمة هناك القادة. طبقة الحكام ليست كالطبقات الأخرى. مثلاً المهندسون، الأطباء، المحامون... سيبقون دائماً هكذا .

أما الوصول إلى طبقة الحكام فلا يتم نتيجة دراسة أو إختصاص بل نتيجة إنتخاب ولا يضمن المرشّح مسبقاً أنه سيفوز وإذا فاز مرة فلا يضمن أن يفوز مرة أخرى.

إذاً إن البقاء في طبقة الحكام ليس مكفولاً.

من أين يأتي القادة ؟

علينا أن نلاحظ إن طبقة الحكّام لا تتكوّن كما تتكوّن باقي الطبقات. صحيح أن عامل الوراثة قد يلعب دوراً انما الحاكم أو القائد السياسي وإن كان أبوه كذلك عليه أن يصل في النظام الديمقراطي عن طريق الشرعية الإنتخابية. يبقى أنه ليس لكل الأفراد نفس الحظوظ بالوصول إلى الطبقة الحاكمة.

من الواضح أن أولاد الطبقة الميسورة لهم حظوظ أكبر من حظوظ أولاد الطبقات الفقيرة بالوصول إلى القيادة السياسية. والغريب في الأمر أن هذا صحيح أيضاً حتى داخل الأحزاب السياسية التي من حيث ايديولوجيتها ومن حيث الجمهور الذي تتوجه إليه تقول أنها تفضّل أبناء الطبقات الفقيرة (كالأحزاب الاشتراكية).

علينا إذاً أن نستنتج أن الحزبيين المناضلين لا يصوّتون في عمليات الاقتراع الحزبية الداخلية بشكل آلي للمرشّحين الذين يأتون من نفس الطبقة الاجتماعية التي هم منها. انهم ينبهرون وينجذبون بالوهج أو الهالة الـ Prestige والكفاءات التي هي لأبناء الطبقات الميسورة: مرونة أو مهارة في التصرف، تربية، دراسات، علاقات...

فقط الأحزاب الشيوعية تشذ عن هذه القاعدة ونجد فيها أن أكثرية قادتها هم من الطبقات الفقيرة.

وأخيراً نلاحظ بعض الصفات التي يتحلى بها القادة السياسيون:

- هم لايخافون رأي الآخر.
- هم يتمتّعون بقدرة تحمّل وإستيعاب مساوئ وضع ما علني وتصارعي.
- هم مثابرون ولا تهبط عزيمتهم أمام الفشل .

ولا بد في الديمقراطية من أن يتخاطب الشعب والقادة .

إن التخاطب السياسي هو عملية تبادل معلومات بين الحكام والمحكومين، بواسطة وسائل مختلفة. ومن الممكن أن تكتسب العلاقات بين الحكام والمحكومين أشكالاً مختلفة هي عادة لغوية كما أن قد تكون ايمائية أو موسيقية أو شكلية بالرسوم والألوان والأشكال والإشارات والزينة أو القصص المصوّرة (كما في الصين). انما البحث العلمي لم يبلغ بعد مراحل ثابتة ومتطورة إلا في دراسة الوسائل اللغوية والأبحاث في الوسائل الأخرى لا تزال في مراحلها الأولى. (طبعاً إن علامة رفع الأيدي تعني سياسياً نصراً حاصلاً أو متوقعاً انما لا نزال بعيدين عن وضع أو إستنتاج لغة عالمية متكاملة بالحركات أو غير).

إن التقدّم التقني لوسائل الاعلام وإنتشار هذه الوسائل وإستعمالها الكثيف جعل عملية التخاطب سريعة جداً وفعّالة جداً. هذا ما جعل مثلاً ٩٩% من الأميركيين على علم بمقتل الرئيس كينيدي سنة ١٩٦٣ بأقل من ٦ ساعات وهذا ما جعل ٩٢% من الباريسيين يطّلعون على خطاب الرئيس ديغول في الساعة الأولى التي تلت اذاعته سنة ١٩٦٨ (في ٣٠ ايار). وماذا إذاً أخذنا أمثلة أكثر حداثة؟
طبعاً إن كل تخاطب ليس سياسياً. عندما يشرح أستاذ الحساب عمليات بالأرقام ويطرح الطلاب اسئلة حولها... هذا تخاطب وهو ليس سياسياً. عندما يقول شاب لفتاة: أحبك وتجيب بالمثل

هذا تخاطب انما ليس سياسياً، ما هو إذاً التخاطب السياسي؟ هل هو سياسي بسبب شخصية المتكلم؟ أم بسبب المحتوى؟ أم بسبب الذين يوجّه اليهم؟ ـ ربما لهذه الأسباب مجتمعة .
إن التخاطب يكون سياسياً بالنظر إلى النتائج المباشرة أو غير المباشرة الفورية أو غير الفورية التي يمكن أن يحدثها في النظام السياسي.

إن للتخاطب السياسي دوراً أساسياً فهو الذي يؤمّن عملية الإتفاق بين الحكّام والمحكومين. فكل حاكم يحاول أن يجعل المحكوم يقبل قراراته. وكل محكوم يحاول أن يوصل إلى الحاكم مطاليبه ويقنعه بتحقيقها. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق التخاطب. إن عملية التخاطب السياسي هي بالنسبة إلى النظام السياسي كما الدورة الدموية بالنسبة إلى الجسم. هي ليست القلب ولا الدماغ ولا الرئة... انما بدونها لا حياة لأية وحدة في الجسم... في النظام .

تطوّر التخاطب السياسي ـ

كانت إمكانية التخاطب صغيرة جداً في المجتمعات القديمة ٠٠٠ قبل الكتابة، وكذلك العلاقات بين الحكام والمحكومين كانت ضعيفة. ومع تطور حاجات المجتمعات وحدوث التجديد فيها كانت تتطور عملية التخاطب وكذلك كلما كان يحدث تغيير أو تعيين في الحكام كان على هؤلاء الجدد محاولات إقناع المحكومين (أو بعضهم) بحسنات حكمهم وكان المحكومون (أو بعضهم) يحاولون تأكيد وتجديد مطاليبهم.

في المجتمعات الحديثة أي التي اعتمدت الكتابة أصبح موضوع التخاطب السياسي غنياً وهاماً بالنسبة إلى علم السياسة. غني عن القول إنه في الانظمة الدكتاتورية تكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة قوّة لا داعي لأن يشرح فيها أي طرف موقفه للآخر ولا لأن يبرر مطالبه وتصرّفاته. ارادة الحاكم تكفي أو حتى مزاجه. وإذا كانت قرارات الحاكم تتناسب مع تطلعات

الشعب فهذا جيد (حظ جميل) وإلا فلا بدّ من الرضوخ. إن الدكتاتور يجسّد شعبه وقد يكون أيضاً كذلك بنظر الشعب. وتبقى دراسة التخاطب في هكذا نظام صعبة .

في المجتمعات الصغيرة العدد، كما في الحضارات اليونانية القديمة تتم عملية التخاطب غالباً في نظام ديمقراطية مباشرةً وبطريقة بسيطة. فالمعلومات بين الحكّام والشعب تنتقل ضمن مجموعة قليلة محصورة. وعندما تتّسع دائرة المحكومين فالنظام يتغيّر حكماً. وعندها من أجل أن تبقى عملية التخاطب ممكنة لا بد من إيجاد وسيلة... وهكذا ظهر التمثيل السياسي وكان تمثيلاً للحكام لدى المحكومين في البداية ثم تمثيلاً للمحكومين في ما بعد... فكان الإنتخاب.

(إن التمثيل القانوني التقني يفترض أن الممثل موجود قبل عملية التمثيل. ويفترض أن الممثل عليه أن يعبّر عن ارادة الممثل كذلك يجب أن يكون لهذا الأخير إرادة واضحة... انما في الواقع ليس هذا وضع الأمّة. هذا الكائن المطلق الفكري لا تظهر ارادته إلا بعد أن يصبح له ممثلين. إذاً إن الممثلين هم الذين يخلقون الممثل).

وإنتشار الكتابة والطباعة والنشر سعادة كثيراً في إنعاش عملية التخاطب وأعطى كلاً من الفريقين الوقت الكافي للتفكير والتأمّل بخطابات وكلام الآخر. انما دخلت على " الخط " عملية المراقبة التي تعدّل أو تجمّل في المضمون والشكل. وسمحت عملية التمثيل السياسي بنقل التخاطب من مجتمعات ضيّقة إلى مجتمعات واسعة انما على حساب نوعية هذا التخاطب وخاصةً عندما بدأ العمل بمبدأ الإقتراع العام في المجتمعات الكبيرة إذ كيف يمكن أن يعرف الناخب المرشّحين معرفة جيّدة ؟

لقد طرأت على نظام الإنتخاب تعديلات في محاولات لتحسين نوعية التخاطب ثم أيضاً نشأت الأحزاب والتنظيمات السياسية كتعبير عن حاجة لتخاطب أفضل. كما أن النظام الرئاسي جاء محاولة لتحسين فكرة أن الحكّام هم من المحكومين. وكما أن المحكومين .هم في حاجة لأن

يوصلوا أفكارهم إلى الحكام كي يحصلوا على أجوبة لمطاليبهم كذلك الحكّام هم في حاجة لأن يوصلوا أفكارهم إلى المحكومين كي يحصلوا على تأييدهم وتفهّمهم لسياستهم وبرامجهم وبالتالي الإقتراع لصالحهم .

- وسائل التخاطب السياسي .

بالإمكان النظر إليها من زاوية عدد الحواس التي تحرّكها عند من توجّه إليه. فالراديو يحرّك حاسّة واحدة هي السمع. والكتابة أو الصورة تحرك حاسة واحدة هي النظر. أما التلفزيون فيحرك حاستين : السمع والنظر. وأيضاً بالإمكان النظر إلى وسائل التخاطب من زاوية مشاركة المخاطب فالهاتف يتطلب مشاركة مباشرة بينما الراديو والتلفزيون والصحف فشروط المشاركة فيها مختلفة وليست كلها بنفس الحيوية. وايضاً فإن المخاطبة قد تشمل شخصين أو فريقين أو عدة فرقاء كما أنه بإمكانهم أن تكون مباشرة أو غير مباشرة بالواسطة أو بغير واسطة

وسائل الإعلام حكام أحزاب وتنظيمات محكومين استفاء وانتخاب

التخاطب السياسي بواسطة وسائل الإعلام موجّهة للجمهور :

- إلكترونية : تلفزيون، انترنت، راديو، سينما... : مشاهدين ومستمعين ،
- مطبوعة : كتب، صحف، مجلات، ملصقات : قرّاء ،

دورة التخاطب

– المواطنين يوجّهون رسائل إلى الحكام،

– بواسطة : الصحافة، الممثلون، الأحزاب، التنظيمات، المظاهرات، الإستفتاء،

– يلتقطها : المسؤولون، الإدارات، الأحزاب، التقنيّون، الأخصّائيون...

- فتخضع لعملية تحليل وغربلة فيدرسها الحكام،
- ويجيبون بقوانين، مراسيم، سياسات وقرارات،
- يتم الإعلان بها وتنفذ،
- فيلتقطها المواطنون.

ونصل الآن إلى مفهوم الديمقراطية. ما هي
الديمقراطية هي من الأفكار السياسية وهي تتميّز عن العقيدة السياسية Le doctrine وعن المذهب السياسي L'ideologie وعن النظرية السياسية La Théorie.

- العقيدة السياسية : "نظام متكامل للتفكير يرتكز على ملاحظة وتفسير للوقائع بهدف توجيه تصرّف وعمل مجموعة بشرية " –Lexique des termes politiques Dalloz
- المذهب السياسي وهو الإيمان بنظام كامل لشرح المجتمع والعالم يعرّفه ريمون آرون بأنه :"نظام شامل لشرح العالم التاريخي السياسي " وذلك في كتابه trois essaie sur l'age industriel, ويعرّفه jean willliam lapierre في كتابه le ideologie dans le monde actuel كالتالي :"إنه مجموعة مفاهيم جماعية يتثبّت بواسطتها سلم القيم." ويعرّفه القاموس الماركسي اللينيني لعلم الإجتماع Worterbuch Der كالتالي: "نظام الآراء Marxistischleninistichen soziologie والأفكار والنظريات حول الواقع الإجتماعي ككل، أي حول أوجهه، مراحله ومشاكله الخاصة التي تلاقي فيها مصالح الطبقة تعبيراً واضحاً".
ويعرفه A. KAPLAN H.D. LASSWELL بأنه : " أسطورة سياسية تعمل لأجل الحفاظ على الهيكلية الإجتماعية"
بعض الأمثلة :المذهب المحافظ : يؤمن بنظام طبيعي على كل الناس التقيد به.

المذهب الدكتاتوري : يؤمن برجل، يجسّد المجموعة هو مصدر كل سلطة (هتلر ، ستالين)

المذهب الليبرالي : يؤمن بأولوية الفرد في نطاق الدولة، أولوية تسمح له بتحقيق ذاته في كل الميادين

المذهب الإشتراكي: يؤمن بمجتمع يوفق بين الملكية الجماعية والحريات الفردية

- النظرية السياسية: عكس(الـ pratique). النظرية هي بشكلٍ عام مجموعة مفاهيم منظمة حول موضوع معيّن والنظرية السياسية هي بناء فكري يريد ذاته موضوعياً يهدف إلى شرح الأحداث أو الوقائع السياسية.

قليلة هي النظريات الشاملة الواضحة في علم الإجتماع السياسي. وهذه هي بعد تعريفات هذا العلم للنظرية السياسية :

أ- النظرية السياسية هي كل تعميم أو عرض يؤكد أن حدثين، عملين، أو أكثر يتغيّران بشكل متوازن في بعض الظروف D. EASTON وهي مفاهيم مترابطة فيما بينها بشكل منطقي، ذات بعد غير شامل انما إرادياً محدود R.MEERTON، وهي نظام فكري مترابط منطقياً T.PARSON.

أما الأفكار السياسية أو الفكرة السياسية: فتعريفها صعب وواسع، يرى البعض أنها تشمل العقائد والمذاهب والنظريات والبعض يحددها في تطبيقها الفعلي (تطبيق النظريات الفعلي) ضمن المجتمع أي في انتقالها إلى... القوات السياسية (J. TOUCHARD)

لنأخذها في معناها الواسع أي مجموعة القناعات والإهتمامات التي ترشد الحياة السياسية .

فما هي إذاً الديمقراطية كفكرة سياسية أو كاهتمام سياسي؟

إن كلمة ديمقراطية مشتقة من اليونانية Demos الشعب و kratos سلطة... انها حكم شعب من قبل الشعب من أجل الشعب. وهي تفترض تطابقاً تاماً بين الحكام والمحكومين. فالمواطنون حسب أرسطو هم في الديمقراطية طوراً حكاماً وتارةً محكومين.

الديمقراطية ولدت في اليونان القديم وهي اليوم المثال الذي تبتغيه أكثرية الشعوب. غير أن الطابع المطلق لهذا المفهوم يجعل تحقيقها صعباً " في الواقع وهذا ما يجعل أكثرية الأنظمة السياسية التي تدّعيها أنظمة تقاربها أكثر مما تحققها.

أمثلة على بعض هذه الأنظمة

– الديمقراطية المباشرة: نظام يجتمع الشعب فيه ليحكم نفسه ويقرر قوانينه دون ممثلين. هذا النوع من الديمقراطية يصلح فقط التجمّعات الصغيرة. وليس من السهل تحقيقه في الدول المعاصرة .

– الديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية: هي كناية عن مجموعة اجراءات وتدابير تهدف إلى تصحيح الديمقراطية السياسية الليبرالية في وجهها النظري عن طريق تدخّل الدولة. وهي تترجم بالبحث عن المساواة الفعلية الحقيقية (مثل تدابير الضمان الإجتماعي وتعويضات البطالة ومجانية التدريس...) وعن إعادة تنظيم السلطات داخل المؤسسات .

– الديمقراطية الليبرالية: هي ناتجة عن ثورات القرن الثامن عشر في أوروبا. وهي مبنية على الحرية الفردية والمساواة القانونية. تؤمن بالإقتراع العام، بالتعددية السياسية والنسبية السياسية. وبحياد الدولة الإقتصادي والإجتماعي وبواجب الدولة فقط في ضمان ممارسة الحريات العامة والسياسية. وبفضل السلطات.

الدمقراطية الماركسية : ترفض المبادئ الليبرالية مثل فصل السلطات وتعددية الأحزاب وتؤكد أولوية المساواة الحقيقية "التي هي مرادف الحرية" وتؤكد أيضاً نظرية وحدة الدولة.

لنرى أولاً الديمقراطية الليبرالية

للديمقراطية الليبرالية وجهان: وجه سياسي موجّه إقتصادي – إجتماعي. الوجه السياسي هو الأول تاريخياً وهو نتيجة الثورات الأوروبية والفلسفة المسيحية. من أهم خطوطه الإيمان بالحرية الأساسية للإنسان (لنتذكر J.J.Rouseau وطبيعة الإنسان الخيّرة التي يفسدها المجتمع جزئياً)".

وأيضاً من أهم خطوط الوجه السياسي طابعه الفردي. الفرد هو الأساس في الليبرالية القرن الثامن عشر وعلى الدولة حماية وإحترام حرية الفرد. لذلك رأينا الفلسفة الليبرالية تخشى الجماعة والتجمّعات والتنظيمات وترى فيها تعدّياً على الفرد وحرّيته. وتخشى الفلسفة الليبرالية أيضاً كل العقائد والنظريات التي تعطي الأولوية للمجموعة أو لمجموعةٍ باختصار أن الفلسفة الليبرالية السياسية ترفض كل القيم الجماعية... القيمة هي للفرد.

طرق الديمقراطية الليبرالية السياسية – تتجسّد فلسفة الديمقراطية الليبرالية السياسية بعدّة أساليب عمل حسية، أولها: حق الإنتخاب، ويشكل حق الإنتخاب هذا بالنسبة للفرد وسيلة مشاركته في ممارسة السلطة. هذه المشاركة من الممكن أن تكون مباشرة كما في عمليات الإستفتاء أو غير مباشرة كما في عمليات إنتخاب (مجلس نوّاب أو غير...) أو فرداً (رئيس...) حق الإنتخاب يفرض قيام أكثرية (لأن الإجماع مستحيل). قال جان جاك روسّو: " لم يكن هناك أبداً ديمقراطية حقيقية ولن يكون هناك أبداً" وأضاف:" لو كان هناك شعبٌ من الآلهة لكان حكم نفسه ديمقراطياً. إن حكماً على هذه الدرجة من الكمال لا يناسب البشر".

إذاً في الديمقراطية الليبرالية السياسية تؤخذ القرارات بالأكثرية... من قبل الأكثرية. وليس على الأقلية سوى القبول... وإلا لم يعد هناك ديمقراطية.

من أساليب تجسيد فلسفة الديمقراطية الليبرالية السياسية أيضاً :

فصل السلطات، يرتكز الديمقراطيون هنا على قول شهير لـ montesquieu جاء فيه:" انها تجربة أبدية، أن كل انسان يتمتّع بسلطة يميل إلى سوء استعملها، إنه يذهب بها إلى أن يجد حدوداً".

إذا كان لا بد من تحصين الإنسان ضد سوء إستعمال السلطة فليس الحال في وضع حدودٍ لها انما الحل هو في تقسيمها وتوزيعها على عدة أجهزة. دستورياً" انها عملية فصل السلطات والتسميات نعرفها: سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية وسلطة قضائية.

ومن أساليب الديمقراطية الليبرالية السياسية أيضاً الـ Bicamérisme انما ليس هو أسلوباً أساسياً لأن هناك دولاً ديمقراطية جداً وتعتمد الـ Monocaméralisme ... من Camera بالإيطالية وتعني غرفة chambre .

وأخيراً من اساليبها الواقعية (الناتجة عن الواقع) وليس المؤسساتية وليس كالاسلوبين ١ و ٢ : الأحزاب السياسية–إن الأحزاب السياسية أسلوب يميّز أنظمة الديمقراطية الليبرالية السياسية مع أن الأحزاب هي نظرياً ضدها وعملياً هي تعمل معها (انها تشكل الأكثرية...) ثم أن وجود هذه الأحزاب هو الذي أدّى إلى تطوّر الديمقراطية الليبرالية من وجهها السياسي إلى وجهها الإقتصادي – الإجتماعي.

الوجه الإقتصادي الإجتماعي للديمقراطية الليبرالية :

إن فلسفة الديمقراطية الليبرالية في وجهها السياسي الكلاسيكي في رفضها لكل قيمة جماعية وفي تركيزها على الفرد جعلت اللعبة السياسية الإجتماعية تظهر على شكل التالي: الفرد في

مقابل السلطة – الدولة، والفرد مهما عظمت قدراته يبقى ضعيفاً جداً تجاه الدولة – السلطة مهما ضعفت قدراتها تبقى أقوى وبشكلٍ لا يقاس من الفرد... إذاً ليس الأمر هكذا في صالح الفرد بشيء. والنتيجة الملموسة ظهرت في الأنظمة الليبرالية في فترة ما بين الحربين العالميتين حيث عجزت هذه الأنظمة في مواجهة المشاكل الناجمة عن نمو الصناعة والتنظيم المدني في الضغط على الفرد الذي هو وحده... ضعيف.

إن الليبرالية الكلاسيكية أدّت على الصعيد الإقتصادي مع حرية التجارة إلى سيطرة الأقوى الذي رأى قوته تزداد وقوة الضعيف تضعف. (سنة ١٨٤٠ كان هناك أولاد يعملون في المناجم ابتداءً من عمر خمس سنوات وكانت ساعات العمل اليومية تفوق الـ ١٤ ساعة وكانت المساكن تخشيبات...) ثم أن التجمّعات المدنية المتركزة خلقت مجتمعات جماهرية ظهرت فيها فوارق إجتماعية على أساس الراتب وليس على أسس أخرى، ثقافية أو غير... فكان لا بد من ظهور تجمّعات وتنظيمات تدافع عن هذه الجماهير (العمّال) فبدأت النقابات تنشأ وبدأ يتّضح للدولة أن هناك ضرورة للتدخل وتنظيم الحياة الإقتصادية للمرة الأولى. وكان لابد للفلسفة الليبرالية السياسية الكلاسيكية من أن تتطور وتعترف أنه بالإمكان التنسيق بين حرية الفرد وحرية الجامعات أو التجمّعات أو التنظيمات وبين قيمة الفرد وقيمة الجماعة

إن الإعتراف بدور جديد للدولة يميّز الديمقراطية الليبرالية الإقتصادية – الإجتماعية. وتغيّرت النظرة إلى الدولة فبدل النظرة السلبية التي ترى في الدولة رمز القوة الشرعية والإكراه السياسي فقط، أصبحت النظرة إليها إيجابية وأخذ الديمقراطيون الليبراليون يرون في الدولة أفضل جهاز لتحقيق الطموحات الجماعية الفردية.

إن إدخال الوجه الإقتصادي الإجتماعي إلى الديمقراطية الليبرالية بدّل في مفهوم الحقوق التي أصبحت حقوق– وظائف (حق – وظيفة) أي أنه أصبح ينظر إلى الحق من حيث وظيفته الإجتماعية ومفاعيله الإجتماعية وليس بالمطلق. هذه النظرة الجديدة قلصت حقوقاً سابقة

وأعطت حقوقاً جديدة... من هذه الحقوق الجديدة: الحق في الثقافة وفي المعرفة وفي الثقافة الفنية و... والحقوق الجماعية والحريات الجماعية إذ أن الفرد له بعد شخصي محصور فيه كما أن له أبعاداً إجتماعية جماعية. إن الإعتراف بالشخصية المعنوية للتجمّعات زاد من الحريّات الإنسانية وإن كان حدد من بعضها أحياناً. وهذه الحقوق الجماعية توسّعت فيها كثيراً الديمقراطية الماركسية.

ثم الديمقراطية الماركسية.

إن الديمقراطية الماركسية تتوضّح في ضوء الفلسفة الماركسية فبالنسبة لكارل ماركس يأتي التحرير قبل الحرية. إن الديمقراطية الليبرالية تعترف بعدد من الحريات للأفراد وهذا وهم وتضليل برأيه. إذ ماذا يعني، بنظر ماركس، حق التعبير بالكلام والكتابة وحق إختيار ممثلين إذا كانت الحياة اليومية أي الحياة المرهونة بالعمل أسيرة السلطة الممركزة في أيدي المالكين، ورهينة "استبدادية الحاجة" ؟ وهكذا يميّز ماركس بين الحريّات الشكلية التي تقدّمها المجتمعات الليبرالية وبين الحريات الفعلية التي هي نتيجة الإنتقال إلى المجتمع الثوروي.

يقول ماركس: طالما أن الإنسان لم يعي بالمعرفة والثورة وضعه فهو ليس حراً بعد. طالما أن المجتمع لا يزال منقسماً إلى طبقات فالحرية ليست سوى وهمٍ. وبعد الثورة التي هي تحرير تأتي الحرية الحقة. وهي ليست حرية الديمقراطية الليبرالية التي هي منقسمة. انها حرية المجتمع الشيوعي، حرية كاملة برأيه، والديمقراطية الماركسية هي ديمقراطية إجماعية لا مجال فيها للتعددية المتناقضة ولا للخلافات بين الأفراد ولا بين الأفراد والسلطة.

ويقول ماركس أيضاً عن الديمقراطية: "إنها من ناحيةٍ ما بالنسبة لبقية الصيغ السياسية كما المسيحية بالنسبة لبقية الأديان،الديمقراطية هي جوهر كل دستور سياسي... انها بالنسبة لبقية الدساتير كما النوع بالنسبة إلى أصنافه" بهذا يتّضح أن ماركس يعتبر الديمقراطية أسمى من بقية الصيغ السياسية التي ليست سوى اصناف بالنسبة إلى الديمقراطية التي هي النوع.

وإذا كانت الجمهورية هي تطوّر بالنسبة إلى الملكية فهي ليست سوى ديمقراطية ناقصة لأنها تفترض (قيام) دولة. إن الديمقراطية المحققة تفترض زوال الدولة ونهاية التمييز بين الحياة الخاصة والحياة العامة.

رأينا أن الديمقراطية الليبرالية تفترض حق الإقتراع... العام. أما الديمقراطية الماركسية فترفض الإقتراع العام.

إن الإقتراع العام لا يصلح للوصول إلى الثوروي. إذ لا يوجد ولا يمكن أن يوجد بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الثوروي إنتقال تدريجي. هناك إنفصال تام. ليس الإقتراع العام في المجتمع الرأسمالي، برأي الماركسيين سوى وسيلة تحقق بها الفئات (الطبقات) المالكة سيطرتها على البروليتاريا
(problem dark, du latin, proles, is = enfant, descendant. Darc : donner, produire, faire..)
بروليتاريا : في روما القديمة كانت تعني مجموعة الأشخاص الذين لم يكونوا يملكون شيئاً سوى إمكانيتهم على الإنجاب La faculté de procréer . أما في النظرية الماركسية فهي تعني مجموعة الأشخاص الذين، في دولةٍ ما، ليس لهم من موارد سوى راتبهم الذي يتقاضونه مقابل عملهم.

لا يوجد، برأي الماركسية سوى وسيلة واحدة للإنتقال من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الثوروي وهي القوة أي لا مجال لقلب النظام الرأسمالي إلا بالعنف (هناك احزاب شيوعية غربية اقلعت عن المطالبة بهذه الوسيلة وأعلنت التزامها بالأسلوب الإنتخابي للديمقراطية الليبرالية كالحزب الشيوعي الإيطالي والإسباني والفرنسي).

(واليوم كل الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية... بعد...)

وبعد تحقيق الثورة ... ماذا؟ هل الديمقراطية؟ – كلا، بل دكتاتورية البروليتاريا يميّز ماركس بين سيطرة الطبقات ويقول أن الفرق الأساسي بين سيطرة طبقة المالكين أصحاب الرأسمال على طبقة البروليتاريا في الأنظمة الليبرالية هو أنها سيطرة أقلية على أكثرية في حين أن سيطرة طبقة البروليتاريا على الطبقة المالكة في الثورة الشيوعية هي سيطرة الأكثرية على الأقلية.

ولا يمكن إعتماد الإقتراع العام مباشرة بعد الثورة لأنه قد يسمح بإعادة الطبقة المالكة القديمة إلى السلطة إذ أن الناس قد يتأثرون بدعايتها. يجب، في مرحلة أولى أن تزول هذه الطبقة ... وجسدياً إذا لزم الأمر. بعدها يأتي الإقتراع.

أما في ما يتعلق بوحدة السلطة وتوزيعها – فإن الماركسية ترفض أيضاً مبدأ فصل السلطات الذي تعتمده الديمقراطية الليبرالية، وتؤكد مبدأ وحدة السلطة. إن نظرية مونتسكيو في أن فصل السلطات من شأنه أن يمنع قيام دكتاتورية شخص أو مجموعة أو جهاز ويؤمّن الحريات... مرفوضة من قبل الديمقراطية الماركسية التي لا ترى في فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية سوى واجهة تخفي أسلوباً لطبقة الرأسماليين يؤمّن لها إمكانية إستعمال جهاز الدولة لصالحها.

إن فصل السلطات ليس سوى طريقة لإقتسام السلطة. أما الثورة الشيوعية فإنها تعطي كامل السلطة للجهاز المنبثق عن إرادة الشعب الكاملة. وبما أن الطبقات المالكة السابقة لا تشارك في ممارسة السلطة لأنها مرفوضة وبرسم الزوال فإرادة الشعب كاملة ولا ضرورة لفصل السلطات. إن طبقة البروليتاريا متجانسا على عكس طبقات المجتمع الرأسمالي ومصالحها متشابهة. وعندما لا تفصل السلطات وتبقى موحّدة. فمن يمارسها في المجتمع الماركسي؟ يمارسها الجهاز

المنبثق من إرادة الشعب الديمقراطية أي الجهاز التشريعي. وفي الديمقراطية الماركسية ليس هناك مدة ولاية لممثلي الشعب ولا إنتخاب انما هناك إمكانية سحب ثقة أو تجديد ثقة.

وأخيرا" كيف تبدو الديمقراطية اليوم ؟

بين الديمقراطية في انطلاقاتها الأولى و بين الديمقراطية اليوم لم تتغيّر المبادىء انما الذي تغيّر هي شروط وظروف الحياة الاجتماعية. ان التقنيات المتطورة التي عرفتها المجتمعات الحديثة كان لها الأثر الكبير في كيفية ممارسة الديمقراطية. ان السلطة السياسية اليوم تقوّت وتتقوّى وتستفيد كثيرا" من التقنيات المبتكرة وما تؤمّنه لها من امكانية ازدياد وسهولة ممارسة .

- ازدياد السلطة ـ السلطة تزداد بشكل كبير وتقترب من المواطنين وتعطي عن ذاتها صورة مجمّلة اكثر ما يمكن بواسطة من يمارسها، أي يجسّدها وبواسطة الدعاية.
  في الواقع أن السلطة اليوم تتجسّد في اشخاص طبيعيين وتتجمّع فيهم أيضا" . ما هي العلاقة اذا" بين السلطة والشخص ؟

رأينا في العصور القديمة الملك الاله والملك ممثل الاله والملك المرسل او المكلف من قبل الاله. رأينا الملك الكاهن ورئيس الكهنة. رأينا الملك القائد والملك المنقذ. أليس هذا ما يوحي في وعي الفرد وقناعته أن مجسّد السلطة شخصية هامة مميزة مسوؤلة عن رسالة تعني مصلحة المجتمع بأكمله وسعادة وأمن كل المواطنين؟ ان من يجسّد السلطة أكانت هذه سياسية او دينية او غير، يحيط نفسه او يحيطه الآخرون (المواطنون) عادة بهالة من القداسة او الغرابة او العظمة وتتكوّن عنه صورة وكأنه كائن سامٍ فوق بشري او غير عادي. واليوم تسمح الوسائل السياسية والاعلامية بتجميل كبير لصورة مجسّد السلطة وبتعظيمها.

وعندما نتكلم عن مجسّد السلطة يجب أن لا نفكر فقط بالسلطة التنفيذية المركزية فقط انما تصح أيضاً عملية تجميل صورة مجسّد السلطة على مستوى السلطة التشريعية وعلى مستوى السلطات المحلية أيضاً. فالنائب قد يكون "كل شيء" في دائرته الإنتخابية ورئيس البلدية في النطاق البلدي...

إن تجسيد السلطة في شخص هو عملية تتخطّى الإطار أو الحجم القانوني ويظهر ذلك بشكل فاضح خلال المعارك الإنتخابية حيث يتنافس أفراد وليس أفكار وبرامج فنلاحظ مدى تعلق الناخبين بفلان لأنه فلان. وأيضاً يتجلى ذلك بوضوح مع رؤساء الأحزاب. فرئيس الحزب يجسّد أحياناً كثيرة في شخصه كل أفكار وبرامج الحزب وآمال الحزبيين وغير الحزبيين أيضاً بشكل يصبح في الوعي السياسي وكأنه الشخص الذي لا يستبدل. ولا خلافة ممكنة له... وغيابه أكبر كارثة وكأنه هو الذي يقوم بكل النشاط السياسي والإجتماعي للحزب. اننا نقترب هنا من عبادة الأشخاص .

هناك طبعاً أشخاص كاريسماتيك Kim il Sung ماوتسي تونغ، ديغول، عبد الناصر، تاتشر، تيتو، ستالين، بريجنيف، اندريا غاندي... انما ماذا لو لم يكن هناك من صحف وإذاعات وتلفزيونات وفيديو وانترنت...؟ إن التقنيات تساهم في الواقع إلى حدٍّ كبير في تجميل وتعظيم صور مجسّدي السلطة.

إن هناك أسباباً نفسية لا علاقة جوهرية لها بالتقنيات انما هذه تساعدها كثيراً. إن ميل الناس إلى رؤية أحلامهم السياسية وآمالهم السياسية مجسدة بشخص هو ميل طبيعي بل حاجة. ثم إن درجة الإعجاب بالمسؤول أو الزعيم السياسي تكبر بقدر ما يكبر حجم الدائرة التي هي مسرح نشاطه. إن البعد عنه وعدم المعرفة الشخصية المباشرة كلها عوامل إيجابية أيضاً في عملية تضخيم حجمه. هناك مثل يقول: "لا تقترب كثيراً من شخصية كبيرة أنت معجب بها فإنك ستراها مثلك تجوع وتعطش وتأكل وتشرب ..." إن المعرفة من خلال وسائل الإعلام لها

مفاعيلها التي تختلف عن المباشر فهي تقرّب كثيراً الشخصية السياسية من المواطن، تدخلها إلى كل بيت ولكن بشكل مجهّز، مهندس .

في الماضي كان بإمكان الملك أن ينتقل من مملكته دون أن يعرفه المواطنون. كان في حاجة إلى إثباتات لإقناع الناس بأنه الملك. أما اليوم فلا يمكن أن يمرّ أي مسؤول سياسي Incognito (دون أن يعرفه الناس) في اية قرية أو محلة أو مدنية. فالكل يعرفه بفضل الصور المطبوعة والتلفزيون .

واليوم يستعمل رجال السلطة والسياسة وسائل الإعلام وخاصةً التلفزيون بشكل مقصود ومدروس مع معرفة تامة لما يمكن أن تقدمّه من تأثير الرأي العام. وغالباً ما يتوجّهون مباشرة إلى الشعب دون المرور أولاً بمجلس النواب (بالنسبة للرؤساء) أو حتى بالحكومة. وهذا يؤدّي إلى زيادة النفوذ – زيادة السلطة وتجميع السلطة.

تجميع السلطة ـ إن المقصود هنا هو إزدياد السلطة وتجميعها في الجهاز أو الأشخاص أو الشخص الذي يمارس السلطة التنفيذية. هذه العملية تتم ببطء وعلى مراحل. ومن الطبيعي أن تكون الحروب والأزمات والتحوّلات الإجتماعية الهامة مراحل هامة وسريعة نسبياً في عملية تجميع السلطة.

في الإتحاد السوفياتي كان هناك تقاسم لـ prestige أو وهج السلطة فقط وليس لإتخاذ القرار. اقتسام العمل نعم أما اقتسام السلطة فلا. وذلك من Lénine حتى ستالين.

في الولايات المتحدة كان هناك في البداية بعد الرؤساء الذين أيّدوا صلاحيات أوسع للسلطة الفدرالية. كما كان هناك رؤساء ضد تجميع السلطة مثل James Madison (١٧٥١ _ ١٨٣٦ وكان رئيساً للولايات المتحدة من ١٨٠٩ حتى ١٨١٧) الذي كانت له الجملة الشهيرة

التالية "الحكومة الأفضل هي التي تحكم أقل". والرئيس ابراهام لنكولن (كان رئيساً من ١٨٦٠ حتى ١٨٦٥) الذي أطلق نظرية "وقت الأزمة " "temps de crise" "emergency powers" التي بموجبها يستطيع الرئيس في أوقات الأزمات إتخاذ تدابير هي عادةً من صلاحيات الكونغرس على أن يعرضها عليه فيما بعد.

إزدياد السلطة ـ الرئيس هو القائد الأعلى للقوى المسلحة... وهم أو واقع فعلي؟ في الولايات المتحدة الرئيس هو الذي يقرر إرسال الجيش إلى الخارج. ثم هناك إزدياد السلطة في المجال الإقتصادي من حيث القرارات التي تؤثر في الإقتصاد كالتوظيف وتسهيل عمل بعض القطاعات...

وايضاً يتّضح إزدياد السلطة بالنظر إلى الوسائل التي تملكها السلطة التنفيذية خاصةً لإقناع الناخبين كالترويج والدعاية السياسية. الدعاية لها أصلاً طابع تجاري وهي تهدف إلى بيع سلعةٍ ما ... مقابل ثمن. أما الترويج فله طابع سياسي مجّاني كالخير العام والمصلحة الوطنية وهو كناية عن عرض وشرح لحجج من أجل كسب تأييد شعبي أكبر.

في الأنظمة التوتاليتارية هناك مزج بين الترويج والإعلام ولا مجال لترويج مضاد. الترويج المضاد موجود فقط في الأنظمة الليبرالية. إن كلمة "تسويق" هي اليوم على الموضة أكثر من كلمة ترويج .

ـ العولمة

إن كلمة "عولمة" mondalisation أو globalisation تعني:

١-خفض في الحواجز بين الدول وألمجتعات.

٢-زيادة التجانس بين الدول والمجتمعات.

٣-زيادة حجم التبادل بين الدول والمجتمعات في مجال التجارة والأموال والسياحة والمهاجرين .

شاع إستعمال كلمة "عولمة" بعد نهاية الحرب الباردة أن المعنى اللغوي للكلمة هو :"أن يصبح الشيء عالمياً " يصبع الشيء عالمياً عندما يصبح معروفاً عالمياً والمعرفة بحاجة إلى وسائل الإعلام والنشر والإتصال والمواصلات والإنسان الذي يعرف لا يعود بإمكانه التصرف كمن لا يعرف

سياسياً: العولمة تعني التنسيق بين الحكومات وفي الوقت نفسه تعني زيادة التعاون بين المجموعات غير الحكومية عبر الحدود، وزيادة التفاعل بين الثقافات وتجاوز سيطرة الدولة في هذا التفاعل وذلك دون التقليل من أهمية دور الدولة .

هناك مبادئ ثلاثة تقود العولمة على المستوى السياسي المساواة والديمقراطية، والحقوق وهي تشكل برنامجاً يمكن أن يغيّر العالم .

- المساواة هي تلك التي من المفترض أن تتحقق بين الدول والشعوب بدعم من القانون الدولي والدبلوماسية وهي لا تزال صعبة التحقيق .
- الديمقراطية... نرى أنها تعززت في العديد من البلدان

وأن لم تكن الغالبية وبنفس الدرجة، ولتحقيق وتطوير وتعزيز الديمقراطية لا بد من العمل لتحقيق شروط إقتصادية وإجتماعية وثقافية وأيضاً سياسية .

- الحقوق. هذا المبدأ تُقرّ به الكثير من اتفاقيات الأمم المتحدة، وضمن آليات عمل حقوق الإنسان هناك ما هو أبعد من الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية... مثل ما يتصل بحقوق المرأة والطفل والثقافة والمساواة و...

والمواثيق حول معاملة الأسرى والممارسات الإنسانية خلال الحروب مع الجنود والمدنيين .

أن العولمة تلتقي مع الديمقراطية والحرية في مجال إقتصاد السوق بشكل لا يدعو للشكوك... ولكن هل هي تلتقي معها كذلك بشكل كافٍ في مجال السياسية والحرية السياسية؟ طبعاً اننا نلاحظ تنامي الإتصالات والمواصلات والتبادل التجاري والثقافي بين الشعوب ولا بد من أن يعزز ذلك العولمة في موضوع السياسة والحرية السياسية. ألا نلاحظ من جهة أخرى إذا اردنا النظر إلى بعض السلبيات أو التأخير... أن الديموقراطيات الغربية الليبرالية تختار وتقرر التدخل والضغط من أجل "عولمة الحرية السياسية والديمقراطية حيث لها مصالح إقتصادية أو غير... وتمتنع أو تتأخر عن حماية الحريات والأقليات ضمن أنظمة استبدادية حيث تجد أن الإستبداد يخدم مصالحها ؟

في حقل العلاقات الإجتماعية والثقافية تتصف العولمة بوجود اشكال من التقارب الثقافي في اللغة والطعام واللباس والموسيقى... وتنقل السائحين عبر العالم

(حوالي مليار سائح سنويا، ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى مليار ونصف حوالي العالم ٢٠١٥)

لقد ساعدت التغييرات في المجتمعات الحديثة ونهاية الحرب الباردة على تشجيع التفكير في ترسيخ الديموقراطية مع إعطاء الدولة وظائف جديدة في المجتمع مثل تطوير ثقافة مجتمع مدني أوسع في مواضيع التعليم والعائلة واعادة التفكير في العمالة ومكافحة البطالة وربطها بالتعليم ومستوى الشهادات وإعادة هيكلة نظام الرعاية الإجتماعية من أصل ١٩٥ دولة في العالم هناك ١٠٠ دولة يمكن ٥١ توصف بأنها ديموقراطية بشكل أو بآخر، ومن بينها ٤٠ دولة فقط يمكن أن توصف بأنها ديموقراطية بشكل أكيد .

إن العوملة تتطلب تعاوناً دولياً أكبر في السياسة والإقتصاد والمواصلات والاتصالات والسياسات الضرائبية وتنظيم البيئة مع العولمة تزداد الإتصالات العابرة للحدود بين الحركات الإجتماعية. فالسفر السهل وإمكانية الإتصال عبر الإنترنت وفّرا للغني وللفقير إمكانية التواصل والإستشارة عبر الحدود والقارات .

وفي مجال الإقتصاد فالعولمة تعني تحرير التجارة وزيادة حركة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود. فالتجارة العالمية في البضائع والخدمات ارتفعت ٣ أضعاف بين ١٩٧٠ و... وحجم التبادل اليومي إرتفع بشكل هائل في نهاية القرن العشرين وبداية القرن ٢١. وقد سهّل ذلك الهبوط في كلفة الإتصالات. فكلفة الطيران انخفضت بنسبة ٥٠% بين ١٩٦٠ و١٩٩٠ وقويت خطوط الشحن البحري وإنخفضت أسعار الكومبيوتر من آلاف الدولارات إلى مئات أو أقل.